

معاني صيغ المبالغة في كتب المتشابهات اللفظية

أ.م. د محمد عبد ذياب *

قسم اللغة العربية ، كلية العلوم الإسلامية ،

جامعة الفلوجة العراق:

mhashimy67@gmail.com

النشر: 01/ 06/ 2022.

القبول: 20/ 05/ 2022

الإرسال: 05/ 01/ 2022

الملخص: دلالة اسم الفاعل على المبالغة والكثرة والتكرار يجعل صياغته تختلف ؛ لذلك كانت صيغ المبالغة (فَعُولٌ – فَعَالٌ – مَفْعَالٌ – فَعِلٌ – فَعِيلٌ) وهذه الأوزان الخمسة هي المشهورة ، وفيما بينها اختلاف ، قال أبو حيان (745هـ): (هذه المثل تتفاوت في المبالغة فصرُّوب لمن كثر منه الضرب ، وفَعَالٌ لمن صار له كالصناعة ، ومَفْعَالٌ لمن صار له كالألة ، وفَعِيلٌ لمن صار له كالعطية والطبيعة ، وفَعِلٌ لمن صار له كالعاهة).

وهناك طائفة من الكتب سمّيت بكتب المتشابهات اللفظية تناول الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتشابهة ، وأهمها (درّة التنزيل) للإسكافيّ (420هـ) و(البرهان) للكرمانيّ (505هـ) و(كشف المعاني) لابن جماعة (733هـ) و(ملاك التأويل) للغرناطيّ (708هـ) و(فتح الرحمن) لزكريا الأنصاريّ (926هـ) وقد تناولوا صيغ المبالغة من جهة معانيها في القرآن الكريم ، وهذا البحث خطوة على طريق العودة بالصرف إلى جادة الدلالات والمعاني ، وهذه الكتب تعدّ من نفائس الكتب المعنية بالدلالات والمعاني.

الكلمات المفتاح: المعاني – المبالغة – التشابه اللفظي

The meanings of the exaggerated formulas in the homonym books

*المؤلف المرسل

Abstract : The name of the participle on exaggeration, abundance and repetition makes the matter different, different between it and the exaggerated formulas (Functional - Passive - Verb - Verb - Verb) The five weights are the well-known, and a statement between them and Abu Hayyan (745 AH): (The proverb varies in language for those who preferred multiplication. And effective for the one who has become like craftsmanship, and effective for the one who has become like a machine, and effective for the one who has become like a gift and medicine, and the action for the one who has become like a handicap).

There is a group of books called the books of verbal analogies that deal with the subtle differences between similar words, the most important of which are (Durrat Al-Tanzil) by Al-Skafi (420 AH), (Al-Burhan) by Al-Karmani (505 AH), (Kashf al-Ma'ani) by Ibn Jama'ah (733 AH) and (Angel of Interpretation) by Al-Gharnati (708 AH). And (Fath al-Rahman) by Zakaria al-Ansari (926 AH) and they dealt with exaggerated formulas in terms of their meanings in the Holy Qur'an.

Keywords: meanings - exaggeration - verbal similarity

1. **المقدمة:** علم الصرف العربي وجد منذ أن ألف سيويوه (180هـ) كتابه الذي ذاع صيته وطارت شهرته في الآفاق؛ فقد تضمن كتابه التراكيب النحوية كما هو مشهور، ومعها الأبنية الصرفية، وبعض الجوانب اللغوية الأخرى، حتى إذا ما وصلنا إلى أبي عثمان المازني (247هـ) وهو من نحوييالبصرة، مع طبقتها السادسة وكان ممن يمتلكون براعة في التصريف، فضلاً عن تعمقه في النحو، نجد أول من ألف كتاباً مستقلاً يختص بعلم الصرف. ومع هذا التاريخ الطويل لعلم الصرف، فلا يمنع من القول إن علم الصرف ما زال غصاً طرياً يمد الساحة اللغوية واللسانية بما يفتن بها، مع دعوتنا للتركيز على جانب المعاني

والدلالات ، وعدم الاقتصار على الجانب الهيكلي التنظيمي لهذا العلم ، وهذا ما كان من شأن هذا البحث.

من خلال البحث في التراث اللغوي العربي وجدت طائفة من الكتب التي تبحث في الفروق الدقيقة في أي الذكر الحكيم ، وهذه الكتب هي (درّة التنزيل و غرة التأويل) للإسكافي (والبرهان في متشابه القرآن=أسرار التكرار في القرآن) للكرماني و(ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل) للغرناطي و(كشف المعاني في المتشابه من المثنائي) لابن جماعة و(فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) لزكريا الأنصاري ، وقد أطلق على مؤلفيها تجوزاً (أصحاب المتشابهات اللفظية) ابتداءً من (420هـ-926هـ).

من ضمن المسائل التي تناولها هؤلاء الأبنية الصرفية ، واختلافاتها في آيات القرآن الكريم ، مع التركيز على المعاني التي تعطيها عند انتظامها مع الألفاظ الأخرى في التراكيب القرآنية ؛ فكان الهدف الرئيس بيان هذه الفروق المعنوية في الجانب الصرفي ، ولمحدودية الهدف فقد اختيرت صيغ المبالغة ومعانيها في هذه الدراسة بطريقة وصفية تعتمد على بيان الآراء التي جاء بها هؤلاء ، بشرط أن يكونوا قد نصّصوا على هذه الأبنية ، ثم استنباط معانيها ودلالاتها.

2. المبحث التمهيدي:

1-2 كتب المتشابهات اللفظية

هي طائفة من الكتب المعنية بإبراز الفروق الدقيقة بين الأبنية والتراكيب والتعبيرات الواردة في آيات القرآن الكريم من خلال الاعتماد على العلوم اللغوية المتعددة كالصوت والصرف والنحو والدلالة وسواها ؛ ذلك أنّ القارئ قد يظن أنّ الألفاظ والتعبيرات المتشابهة ذات معاني متشابهة ، والصواب خلاف ذلك ، كأن يظنّ القارئ أنّ ورود لفظة (ساحر) لا يختلف عن لفظة (سحّار) أو أنّ لفظة (الجنّ) إذا تقدّمت على لفظة (الإنس) في موضع وعكس الأمر في موضع آخر فالمعنى واحد ، والصواب خلافه ، ومثل هذه القضايا اللغوية تناولها مؤلفو هذه الكتب التي أطلق عليها كتب المتشابهات اللفظية ، وأهم هذه الكتب (درّة التنزيل و غرة التأويل) للإسكافي (420هـ) و(البرهان في متشابه القرآن) وفي نسخ أخرى تحت مسمى (أسرار التكرار في القرآن) للكرماني (505هـ) و(كشف المعاني في المتشابه من المثنائي)

لابن جماعة (733هـ) و(ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه للفظ من آيات التنزيل) للغرناطي (708هـ) و(فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) لزكريا الأنصاري (926هـ) وستنطرق لأرائهم بحسب التسلسل التاريخي الوارد ثم من الأقدم حتى الأحدث.

وقد وجد عند هؤلاء فضلاً عما سبق ، وجد عندهم ميل إلى الحديث عن صيغ المبالغة بين الآيات المتشابهة في القرآن الكريم ، ولا سيّما من جهة معانيها ودلالاتها ، وبيان الفرق بين الصيغتين ؛ لأنه لا يمكن استعمال هذه الصيغة في غير الموضع الذي استعملت فيه الصيغة الأخرى ، وهذا لا يدركه إلا من دقّ فهمه ، وجلّ نظره ؛ فإنّ لفظة (كافر) تدل على من استعمل هذا الفعل ، أمّا لفظة (كفور) فإنّه يدل على المبالغة والتكرار كأنه صار له كالمهنة والحرفة.

2-2 معاني صيغ المبالغة

يدل اسم الفاعل على الحدث ومن قام به ، فإن دلّ على المبالغة والكثرة ونحو ذلك فإنّه قد وردت في لسان العرب صيغ تختلف عمّا ألفناه من صيغه المأخوذة من الثلاثي والمزيد الدالة على مجرد الحدث وفاعله ؛ لذلك جعلوا له صيغاً مختلفة ، فجاؤوا ب(فَعُولُ فَعَالٍ وَمِفْعَالُ فَعِيلٍ ، وقد جاء فَعِيلُ كَرِيمٍ وَمُعَلِّمٍ)⁽¹⁾ فهذه الصيغ إذن تجري مجرى اسم الفاعل ، لكنّها تدلّ على المبالغة والكثرة⁽²⁾ ولذلك جعل الصرفيون لها مبحثاً مستقلاً في كتب الصرف ، وقد اقتصر حديث أصحاب المتشابهات اللفظية على ثلاثة من هذه الصيغ وهي (فَعُول ، فَعَال ، فَعِيل).

هذه الأوزان الخمسة هي المشهورة ، وهناك صيغ أخرى أقل شهرة ، وربما جعلت من باب السماع عند بعض الصرفيين فقد (يستغنون عن صيغة فَعَالٍ مَن فَعَلُوا لِيُغَيِّرُوا مَن صَيَغُوا ، ويستعملون غير هكشي خَوَاشِيِبُ وَطَبِيْبُ عَفِيْفٍ)⁽³⁾.

وهنا أمر لا بدّ من ذكره ، وهو ما يتفياها البحث في كثير من تفاصيله ، وهو أنّ معاني صيغ المبالغة ليست متساوية ، وإن كان الجامع بينها (المبالغة) قال أبو حيّان (745هـ) : (هذه المُثُلُ تتفاوت في المبالغة ، فِضْرُوبٌ لِمَن كَثُرَ مِنْهُ الضَّرْبُ ، وَفَعَالٌ لِمَن صَارَ لَهُ كَالصَّنَاعَةِ ، وَمِفْعَالٌ لِمَن صَارَ لَهُ كَالآلَةِ ، وَفَعِيلٌ لِمَن صَارَ لَهُ كَالعَطِيَّةِ وَطَبِيْعَةِ ، وَفَعِلٌ لِمَن صَارَ لَهُ كَالعَاهَةِ)⁽⁴⁾.

وفي بحثنا هذا سنتبع أصحاب المتشابهات اللفظية المارّ ذكرهم آنفاً في حديثهم عن صيغ المبالغة الواردة في أي الذكر الحكيم ، وتحليلهم للآيات التي يختارونها ، وبيان معاني هذه الصيغ ، والفروق الدقيقة بينها ، وبيان تأثيرها الدلالي على السياق القرآني ، وهذه الكتب تعدّ من نفائس الكتب المعنية بالدلالات والمعاني ؛ مما سيجعل البحث مثمراً إن شاء الله تعالى .

3. المبحث التطبيقي:

3-1 معنى صيغة (فَعُول)

هذا الوزن (فَعُول) من صيغ مبالغة اسم الفاعل ، وقد جعلها سيويوه (180هـ) من أشهر الأوزان ؛ فقد قدّمها على الأربعة الأخريات (5) وهي قياسية عند من يرى ذلك (6) وقسم يرى أنّها مستعملة استعمالاً كثيراً مع صيغتي (فَعَال) و(مفعال) (7) والمقصود في استعمالها الكثير أنّها تشبه اسم الفاعل كثيراً في عملها.

تحدّث أصحاب المتشابهات اللفظية عن آيات من سورة المعارج وردت فيها صيغة (فَعُول) هي قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا *} [المعارج 19-22] قال الإسكافي (420هـ): (المعنى أنّه خلق متسرعاً إلى ما يلتذّه غير متماسك عمّا يشتهيّه ، وإن كان مكروهه ، وكان مفرطاً في ذلك ، فإن مسّه شرٌّ اشتد له قلقه ، وإن مسّه خير شحّت به نفسه) (8) والملاحظ أنّ الإسكافي لم ينصّ صراحة على صيغة المبالغة هذه هنا ، لكنّه ذكر ذلك فيما بعد ، قال: (والهلع في كلام العرب أصلها قلق والتسرع في الحرص والجزع ... وإذا كان كذلك لم يكن الهلوع والجزع والمنوع مجازاً ، فتبين بالمبالغات التي هي في الخصال المذمومة) (9).

أمّا خَلَفُه بحسب التسلسل التاريخي وهو الكرمانيّ (500هـ) فأعرض عن ذكر شيء في هذه المسألة ، ثمّ يأتي بعده ابن جماعة (733هـ) وهو أيضاً لم يورد شيئاً متعلقاً بهذه الصيغة ، بل ذكر تعليلاً تفسيرياً متعلقاً بذكر النقائص الثلاثة الواردة في الآيات ، وهي (هلوعاً ، جزوعاً ، منوعاً) (10) ولم يعقب على كونها من صيغ المبالغة.

أمّا رأي الغرناطيّ (708هـ) هنا فقد تحدّث حديثاً طويلاً كعادته ، وفسّر الصيغ الثلاثة من جهة المعنى والدلالة قائلاً: (الهلوع الفزع الشديد يقال: هَلَع بكسر ثانيه فهو هَلَعٌ وهَلُوعٌ ، ثم ذكر سبحانه ما يثمره للإنسان هلعه فقال: {إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا *} [المعارج 20] والجزع ضد الصبر {وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا *} [المعارج 21] والمنع ضد الإيعاء) (11).

والهلوع عند العرب (هو الذي لا يبصر على المصائب)⁽¹²⁾ أما الجزوع فمن الجزع وهو أشد الحزن الذي يمنعا الإنسان، ويصرفهما هو بصدده، ويقطعه عنه)⁽¹³⁾ والمنع ضد الإعطاء كما نصّ عليه، وهو (أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريد... وقد يراد بذلك البخل).⁽¹⁴⁾

ويرى الغرناطي أنّ المبالغة في الهلع تأخذ الإنسان إلى أن يكون جزوعاً ذا صبر قليل، ثمّ يكون منوعاً بخيلاً، لها تؤديه هذه الصيغ من المبالغة والتكرار (فالهلوع سرعة الجزع عند مسأله، وسرعة المنع عند مسأله الخير)⁽¹⁵⁾ فالصيغة الأولى سبب والثانية والثالثة نتيجة؛ فأثر صيغة المبالغة (هَلُوع) زنة (فَعُول) جعلت الإنسان يتصف بصفتين أخريين من المبالغة هما الجزع والمنع، وهو ما جعل كثير من المفسرين يذهبون إلى أنّ صيغتي (جَزُوع) و(مَنُوع) مفسرتين لصيغة المبالغة (هَلُوع)⁽¹⁶⁾ بل ونصّ عليه زكريا الأنصاري (926هـ) آخر أصحاب المتشابهات اللفظية صراحة قال: (فسر هلوياً بقوله إذا مسّه الشّرّ جَزُوعاً وإذا مسّه الخير مَنُوعاً، فإن قلت الإنسان في حال خلقه لم يكن موصوفاً بذلك؟ قلت هلوياً حال مقدّرة أي مقدّر في خلقه الهَلُوع)⁽¹⁷⁾ فهذا إذن رأي الأنصاري في أنّه لم يتعرض للمبالغة، لكن ذهب مذهب السبب والنتيجة، فالصيغة الأولى (هَلُوعاً) سبب لصيغتي (جَزُوعاً ومَنُوعاً).

3-2- معنى صيغة (فَعَال)

من الصيغ المشهورة الدالة على مبالغة اسم الفاعل صيغة (فَعَال) وقد وردت عند سيبويه⁽¹⁸⁾ ويراد منها المبالغة والتكثير⁽¹⁹⁾ قال المبرّد: (فمن ذلك فعّال تقول لرجلقتا إذا كانا كثيرا قتلتا فماتتا فليكونا قليلا كثيرا لأنّها الأصل... لأنّها كإماتر يديهما تريدان فاعلا لأنّهذا أكثر مبالغة)⁽²⁰⁾ كما أنّ هذه الصيغة يمكن استخدامها لمن كثر منه الفعل حتّى أصبح منه كالصناعة⁽²¹⁾ وهو قول حسن لا يمكن تجاهله.

وإذا نظرنا إلى ترتيب سيبويه لهذه الصيغ الخمسة نجدها مرتبة في الكتاب على هذه الصورة (فَعُولٌ وفَعَالٌ ومفعالٌ وفَعِيلٌ) وهنا يبرز سؤال مفاده هل أنّ صيغة (فَعَال) أقلّ من جهة المبالغة مما قبلها وأكثر مما بعدها؟ لهذا السبب، ولأنّ ابن مالك (672هـ) قد قدّم هذه الصيغة (فَعَال) على (مفعال) و(فَعُول) من غير ضرورة إلى ذلك بقوله:

فَعَالٌ ومفعالٌ وفَعُولٌ فَيَكثُرُ عَن فاعِلٍ بَدِيلٌ⁽²²⁾

في قوله تعالى: {يَمْحَأُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} [البقرة 276]⁽²³⁾ وردت صيغة المبالغة (كفّار) زنة (فَعَال) والكفّار مشتق من

(الكفر بالضّم ضد الإيمان ويفتح ، وأصل الكفر من الكفر بالفتح مصدر كفر بمعنا الستر... وأصل الكفر تغط
ية الشيء تغطية تستهلكه...

لأنّ الكفر في هستر الحقوس ترنعم فياً ضالّ للعم... ورجل كفتار كشدّاد و كفور كصبور... والكفتار أبلغنا الكفور)
(24)

وقد تعرّض لها أصحاب المتشابهات اللفظية ، وأولهم الإسكافي فقد ذكر هذه الآية موازنا
مع عدة آيات اخرى لم ترد فيها هذه الصيغة ، وهذه الآيات هي من (سورة النساء 36-37)
(والنساء: 107) و(سورة الحديد 23-24) قال (للسائل أن يسأل عن المواضع الأربعة ، عن
اختلاف اللفظين في الموضوعين ، واتفقهما في الموضوعين)⁽²⁵⁾ وسرّ ذلك عنده أنّ فعلهم
يستوجب ذلك ، فسياق الآية يتحدث عن الربا ، ولما كان فاعل ذلك قد ساوى ظلماً وعدواناً
بين البيع والشراء المباح ، وبين الربا المحرم وهي تسوية متخبطة تخرج صاحبها عن الإيمان ؛
بنى الصيغة على المبالغة (كفّار) فإنّه بعظم كفرهم بممارستهم هذا الفعل الشنيع وهو الربا
سمّى كلّ واحد منهم (كفتاراً) على لفظ المبالغة ؛ لأنّ كفتاراً بعد كافر لمن هو مقيم على الكفر ،
والكفر عاداته كضارب بوضراب ، وخائط وخياط)⁽²⁶⁾ ومن كانت هذه عاداته ووقع منه هذا الفعل
كثيراً سمّي كفتاراً ، قال الرازي:

اعلم أنّها تعاليمها بالغبيا لرجعنا لربا ، وكان قد بالغ في الآيات المتقدمة في الأمر بالصدقات ...

فاعلم أنّ الكفتار فعلاً للكفر ، ومعناها من كان ذلك من عاداته ، والعرب تسمي المقيم على الشيء بهذا)⁽²⁷⁾.

ثمّ تعرّض للآية موضع الشاهد الغرناطي فقد ذكر أنّهم وصفوا (بأكل الربا حتى أعقبهم
ذلك تخبطهم في قيامهم كفعل المجانين ، وأنّهم سوّوا بين البيع المشروع والربا الممنوع
وذلك كفر وتكذيب ؛ فوصفوا بما يقتضي المبالغة... وفعل... للمبالغة)⁽²⁸⁾ وهو بذلك يؤيد ما
جاء به الإسكافي في استحقاقهم وصف المبالغة (كفّار) مع اختلاف السبب الجزئي ، فعند
الإسكافي استحقوا وصف المبالغة ؛ لاستمرارهم على تعاطي هذا الفعل ، وعند الغرناطي
لتخبطهم فيه كالمجانين.

أما ابن جماعة فقد تعرّض له من جهة عموم المعنى ، ولم ينصص على صيغة المبالغة
كما فعل ممن سبقه كالإسكافي والغرناطي ، قال في الآية موضع الشاهد: (وأما كفّار أثيم: فإنّها
نزلت في ثقيف وقريش لما أصرّوا على الربا ، وعارضوا حكم الله تعالى بقولهم: (إنّما البئع مثل
الربا) فهم كفّار بالدين ، أثمون بتعاطي الربا ، والإصرار عليه)⁽²⁹⁾ وجعل بعض العلماء فعل

الربا من أفعال أهل الكفر لا من أفعال المسلمين؛ لذلك جاء بهذه الصيغة ففي الآية: (تغليظاً من الربا وإيداناً ثم منعاً للكفار لا منعاً لأهل الإسلام،

وأتبصيغة المبالغة في الكفر والاثم وإن كانت عالماً لا يجب الكافر تنبيهها على عظم أمر الربا ومخالفة الله)⁽³⁰⁾

ووردت صيغة (فَعَال) في آيات أخرى، قال تعالى في قصة يحيى بن زكريا عليهما السلام: {وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمَّا كَانَتْ أُمَّةٌ لَّجِنًا مُبْتَلًى فَوَعَدْنَاهُمُ الْكِتَابَ فَقَتَلْنَا لَهُمُ الْبَنَاتَ أَيُّهَا الْقَاتِلُونَ فَوَعَدْنَاهُمُ الْكِتَابَ فَقَتَلْنَا لَهُمُ الْبَنَاتَ أَيُّهَا الْقَاتِلُونَ} [مريم 32] فقد وردت صيغة المبالغة (جَبَّار) زنة (فَعَال) في الآيتين، ولم يتعرض لهذه الصيغة نصاً من أصحاب المتشابهات اللفظية إلا الغرناطي بسؤاله عما ورد في الآيتين⁽³¹⁾ والجَبَّار (فيصفة الخلق كلُّعات) متمرد، ومنه قولهم: ويل للجبار الأرض من جبار السماء... والجبار أيضاً المتكبر الذي لا ير بلا أحد عليه حقاً)⁽³²⁾.

وإنما عبرت تعالى بهذا البناء الدال على المبالغة؛ لأنه وصف يحيى عليه السلام بعدة أوصاف مادحاً له منها التقوى، والتقوى توجب ألا يكون وصفه على المبالغة، أي أن لا يكون جباراً عصياً⁽³³⁾ ثم مدحه بقوله: {وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ} [آل عمران 39] ومعنى (الْحَصُور) هو الممنوع عن المعاصي فلا يأتيها⁽³⁴⁾ ثم أورد حديث النبي صلى الله عليه وسلم: {كَلَّ ابْنُ آدَمَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ ذَنْبٌ إِلَّا يَحْيَىٰ بْنَ زَكْرِيَّا} ⁽³⁵⁾ ويلحظ أن مثل هذه الصفات مما لا يناسبها الجبروت والعصيان؛ فناسب أن ينفي عنه ذلك، وزاد النفي أن جاء بصيغة المبالغة؛ لأن نفي ذلك يثبت العكس ويحقق المدح، فلما كانت منفية بصيغة المبالغة فإن المدح المستنبط من العكس سيكون على جهة المبالغة أيضاً عقلاً ومنطقاً.

3-3- بين (فَعَال) و(فَعُول)

ووردت آية على هاتين الصيغتين، ويمكن جعل ذلك في معرض الموازنة بين صيغ المبالغة لاسم الفاعل، بين (فَعَال) و(فَعُول) وهما أول صيغتين ذكرهما سيبويه قال: (فَعُولٌ وَفَعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعَالٌ) وقد جاء فَعِيلٌ كَرَحِيمٍ وَعَلِيمٍ⁽³⁶⁾ مقدماً (فَعُول) على (فَعَال) ونحن ههنا قدّمنا (فَعَال) على (فَعُول) لورودها في الآية على هذا الترتيب، وهو قوله تعالى: {لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ} [إبراهيم 5] وقد تناولها من جهة المبالغة ابن جماعة فقط من بين أصحاب المتشابهات اللفظية، قال ابن جماعة: (لم يقل صَبُور ولا شَكَّار فما فائدة ذلك التغير وكلاهما للمبالغة؟)⁽³⁷⁾ هنا يحاول الموازنة بين الصيغتين، ويفترض العكس، ويتساءل عن هذا التغير، فأجاب ب(أن نعم الله تعالى مستمرة متجددة في كل حين وأوان؛

فناسب (شكور) لأن صيغة فعول تدل على الدوام كصدوقورحوم وشبهه⁽³⁸⁾ وتفسير كلامه هذا يتبين من سياق الآية الواردة فيها هذه الصيغ ، وهي تنمة الآية موضع الشاهد ، وهي قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ} {إبراهيم 5} والمتمعن في سياق الآية لا يجد لفظ (نعم الله) في الآية والتي يتحدث عنها ابن جماعة ، وقد ركّب عليها تتالي صيغة المبالغة (شكور) الدالة على الدوام ؛ ولذلك يخالجننا شك في أنّ ابن جماعة هنا يتحدث عن آية ثانية فخلط بين هذه وتلك ؛ لأن الآيات المختومة بـ{لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ} وردت في أربعة مواضع من القرآن الكريم هي {إبراهيم 5} و{لقمان 31} و{سبأ 19} و{الشورى 33} والمظنون أنّه خلط بين {إبراهيم 5} و{لقمان 31} لأنّ آية {لقمان 31} ورد فيها الحديث عن النعم ، قال تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَا لُفُكْتَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ لِيُرِيكُمْ مِّنْ آيَاتِهِ إِنَّفِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ} {لقمان 31} وسياق النعم واضح في الآية منها (الريح التي هي بأمر الله ليريك من آياته يعني يريك بإجرائها بنعمته من آياته أي بعض آياته... وذلك لأنّ المؤمن متذكر عند الشدة والبلاء عند النعم والآلاء فيصبر إذا أصابته نقمة ويشكر إذا أتته نعمة)⁽³⁹⁾ ولعلّ سائلاً يسأل فما بالكم بإخراج قومه من الظلمات إلى النور وسوى ذلك ... ألا تعدّ هذه من النعم؟ والجواب نعم... إلا أنّ ذلك لا يجعلنا نتراجع عن الظنّ بأنّ ابن جماعة كان يتحدث عن آية {لقمان 31} وليس عن آية {إبراهيم 5} وقد اشتبه عليه الأمر ؛ لأنّ كليهما مختومة بـ{لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ} وآية ذلك عندنا قوله (وأما المؤلّمات المحتاجة إلى الصبر عليها فليست عامة ، بل تقع في بعض الأحوال ؛ فناسب صَبَّارٌ لأنّ فعلاً لا يشعر بالدوام كنوام وركاب وأكال ، ولمراعاة رؤوس الآي)⁽⁴⁰⁾ وتحديداً ما ختم به كلامه (ولمراعاة رؤوس الآي) والذي يقتضي مراعاة رؤوس الآي من بين المواضع الأربعة هي سورة لقمان ؛ لأنّ رؤوس الآي (رائية) (بصير ، كبير ، شكور ، كفور ، غرور...) فهنا مراعاة رؤوس الآي واضحة ، أمّا المواضع الأخرى ولا سيّما في سورة إبراهيم فأنّها مختلفة وليس بينها الرأء أصلاً مثل (الحميد ، شديد ، بعيد ، الحكيم ، شكور ، عظيم ، شديد) وهذا دليل واضح بيّن على أنّه كان يتحدث عن آية {لقمان 31} إذ ورد فيها لفظة (النعمة) ورؤوس الآيات المنتهية بالرأء ؛ لتتناسب مع لفظة (كفور) كما نصّ على ذلك.

3-4- معنى صيغة (فَعِيل)

صيغة (فَعِيل) من صيغ المبالغة لاسم الفاعل كما مر معنا ، وقد نصَّ على ذلك سيويو⁽⁴¹⁾ وهي أيضاً تشترك في الدلالة مع صيغ أخرى مثل اسم الفاعل المجرد مثل جميل وشريف⁽⁴²⁾ وكذلك تشترك مع أسماء المفعولين مثل جريح أسير وقتيل⁽⁴³⁾ ثمَّانها قد تأتي صفة مشبهة ، وقد عقد لها سيويو باباً عنونه (هذا باب بالصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه)⁽⁴⁴⁾ وإن لم يحددها تحديداً دقيقاً ؛ فقد كان يتحدث عن عملها مثلما يفهم من العنوان .

الحديث عن هذه الصيغة (فَعِيل) جاء من لدن الإسكافي في موازنته هذه الآية: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} [البقرة 276] مع آيات أخرى هن (سورة النساء 36-37) و(النساء: 107) و(سورة الحديد 23-24) وهذه الآية وردت في معرض الحديث عن صيغة (فَعَال) وترد هنا في حديثهم عن صيغة (فَعِيل) قال: (للسائل أن يسأل عن المواضع الأربعة ، عن اختلاف اللفظين في الموضوعين ، واتفاقهما في الموضوعين)⁽⁴⁵⁾ فتحدّث عن الآيات السابقة ، وعن لفظة (كَفَّار) وأنَّها من صيغ المبالغة ، ثمَّ اتبعه بالحديث عن لفظة (أثيم) (أي: مبالغ في اكتساب الإثم ، وأثيم أبلغ من أثم ، فإذا أثم إثمًا بعد إثم فالإثم عادته)⁽⁴⁶⁾ فنصَّ هنا على المبالغة في هذه الصيغة ، بل وإنَّ الانتقال من فاعل (أثم) إلى فَعِيل (أثيم) مما يحقق المبالغة وذكره ابن جماعة بصورة عامة من دون تفصيل أو تنقيص ، قال عنهم إنَّهم (أثمون بتعاطي الربا ، والإصرار عليه)⁽⁴⁷⁾ .

أما الغرناطي فقد تساءل عن التعبير ب(أثيم) على وزن (فَعِيل) وأجاب إجابة واحدة تشمل صيغتي (فَعَال) و(فَعِيل) بأنَّ الله تعالى وصفهم بهذه الأبنية الدالة على المبالغة بسبب تخبطهم كالمجانين في تسويتهم البيع والشراء بالربا⁽⁴⁸⁾ وهو هنا قد ساوى من جهة التأثير بين (فَعَال) و(فَعِيل) لأنَّ الغرناطي ساوى في توجيه الآية بين (فَعَال) و(فَعِيل) من جهة أثرهما ، وثمرة ذلك أنَّهم وصفوا (بما يقتضي المبالغة في مرتكبهم من منع حب الله تعالى إياهم ... وفعَّال وفَعِيل أبنية للمبالغة وهو وصف مناسب لحالهم)⁽⁴⁹⁾ .

قال تعالى: {جَبَّارًا غَصِيًّا} [مريم 14] وقال: {جَبَّارًا شَقِيًّا} [مريم 32] هنا وازن اصحاب المتشابهات اللفظية بين هاتين الآيتين ، إلا أنَّ هذه الموازنة تمخض عنها حديث عن المعاني العامة لهذا الاختلاف (لأنَّ الأول في حق يحيى ... فنفي عنه العُصيانَ والثَّانِي فِي عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَام فنفي عنه الشقاوة وأثبت له السَّعَادَةَ)⁽⁵⁰⁾ وليس فيه إشارة لصيغ المبالغة ، وهكذا فعل ابن جماعة⁽⁵¹⁾ وذكريا الأنصاري⁽⁵²⁾ فيما لم يرد لها ذكر عند الإسكافي .

أما التنصيص على صيغة المبالغة (فَعِيل) ومعناها فقد ظهرت عند الغرناطي عندما وزن بين هاتين الآيتين متسائلاً عن الاختلاف بين التعبيرين⁽⁵³⁾ وأجاب ما نصّه (أَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ وَصَفَ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْظَمَ التَّقْوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكَانَ تَقِيًّا} [مريم 13] و(تَقِي) (فَعِيل) مِنَ التَّقْوَى ، وَهُوَ مِنْ أُنْبِيَةِ الْمَبَالِغَةِ ، فَيَفْهَمُ الْوَفَاءَ بِوَجْهِهِ التَّقْوَى ؛ حَتَّى لَا يَكُونَ مِنَ الْمَوْصُوفِ بِهِ مَعْصِيَةً وَلَا تَقْصِيرًا)⁽⁵⁴⁾ أي أنه أحال الأمر على آية سبقت هي قوله تعالى: {وَكَانَ تَقِيًّا} [مريم 13] وهنا وردت صيغة مبالغة (تَقِي) وزن (فَعِيل) وهذه الصيغة هي التي جعلت التعبير يكون ب(جَبَّار) والتي جاءت منفية بطبيعة الحال ، وهنا مكن السبب ؛ لأنَّ وجود (تَقِي) مما يمنع أن يأتي من الموصوف مما يدخل تحت المعاصي والمحظورات ، ثم جاء النفي أيضاً على جهة المبالغة بقوله تعالى: {وَوَبَّرْنَا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لِنَجَبَارًا شَقِيًّا} [مريم 32] ومعنى التَقِي (أَنَّهُمْ قَوِيَ) نفسهم بالعذاب والمعاصي بالعمل الصالح)⁽⁵⁵⁾ وأصله البنائي من (وَقُوِيًا) بَدَلُوا مَا نَالُوا وَالْأَوْلِيَاءَ...

وَأَبْدَلُوا مَا نَالُوا وَالْثَانِيَةَ يَاءً ، وَأَدْغَمُوهَا فِي الْيَاءِ لِتَبْعِهَا ، وَكَسَرُوا الْقَافَ لِتَصْبِحَ الْيَاءُ)⁽⁵⁶⁾ فعلى ذلك تكون لفظة (تَقِي) على وزن (فَعِيل) مع وجود بعض الخلاف الصرفي غير المؤثر على المعنى⁽⁵⁷⁾.

وقد وصف يحيى عليه السلام بهذا الوصف؛ لأنه (كَانَ لَهَا خَائِفًا مُؤَدِّيًا فَرَائِضَهُ ، مُجْتَنِبًا مَحَارِمَهُ ، مَسَارِعًا فِطَاعَتَهُ)⁽⁵⁸⁾ فضلاً عن أن كثيراً من المفسرين قد ذكروا أن وصف يحيى بهذه الصيغة (تَقِي) الدال على المبالغة ؛ لعدم عصيانه تعالى أبداً وطاعته المستمرة له⁽⁵⁹⁾ ومبالغة التقوى هذه منعت أن يكون جبّاراً عصياً ، وهو عين ما أراده الغرناطي في تفسير قوله تعالى: {وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ} [آل عمران 39] [فهو يجعله (ممنوعاً من المعاصي ، والحصر الحبس والمنع ، قال مكي رحمة الله: حصر عن الذنوب فلم يأتها)⁽⁶⁰⁾.

وفي السياق نفسه وردت ثلاث آيات هي قوله تعالى: {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ} [الواقعة 17-18] وفي سورة الإنسان [19] فيما ذكر (غِلْمًا لَّهُمْ) في قوله تعالى: {وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمًا لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ} [الطور 24] وقد ذكرها أصحاب المتشابهات اللفظية عرضاً ، وفسروها تفسيراً من غير الإشارة إلى انتفاء ألفاظ فيها إلى صيغ المبالغة ، عدا الغرناطي الذي نصّ على ذلك من خلال حديثه عن لفظة (وِلْدَان) جمع (وليد) وعنده أنها (اسم للمولود

حين يولد وهو فعيل، وهي بنية مبالغة، وفائدتها هنا استحكام الصغر⁽⁶¹⁾ فهذا نص واضح على اختيار الغرناطي لبناء المبالغة اعتماداً على المعنى الحاصل، وهناك رأي في (وَلِيد) يجعله صفة مشبهة؛ لفقدانه الدلالة على الحدث، غير أنه يمكن تأويل ذلك بأنه كان يريد الحدث حال ولادته؛ لأنه قال (حين يولد).

تحدث الغرناطي حديثاً طويلاً نوعاً ما عن هذه الآيات، وابتدأ حديثه بتمهيد مشيراً إلى أن لفظ (عِلْمَان) يختلف عن لفظ (وَلْدَان) من ناحية الدلالة والمعنى، ذلك (أنّ الغلام هو الطائر الشارب، وقيل باستصحابه هذا الاسم إلى أن يشيب والجمع غلمان، وأما الوليد فاسم للمولود حين يولد)⁽⁶²⁾ أما الدلالة المعجمية فالوليد: المولود حين يولد، فهو فعيل بمعنى المفعول... والوليد: الصبي مادام صغيراً؛ لقرب عهده من الولادة، ولا يقال ذلك للكبير؛ لبعده عهده منها... والجمع ولدان⁽⁶³⁾ وهذا التفسير اللغوي المعجمي ينقض ما ذكره الغرناطي من أنّ الوليد صيغة فعيل من أبنية المبالغة، وقد مرّ قبل قليل.

أما تفسيره الغلمان فهو مفرد غلام وهو (الطائر الشارب، وهو من حينئذ يولد بالأنثى) ويطلق أيضاً على الكهلقالابن الأعرابي: يقال فلان غلام لئلا يناسوا إن كان كهلاً⁽⁶⁴⁾ وهو هنا لم يخرج عن الدلالة المعجمية، وليس فيه ما يشير إلى المبالغة.

وهناك فائدة لطيفة ذكرها الغرناطي سماها (التوسع) مفاده أنّ خدمة الغلمان في الجنة أكثر من خدمة الولدان؛ وأرجع ذلك لأمرين؛ الأول استحكام الصغر؛ والثاني تفسير قوله تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ} [الطور 21] فالذين يخدمهم الغلمان نوعان (الذين آمنوا) ثمّ (الذرية) الملحقة فمن غير المنطقي والمناسب أن تكون خدمة الولدان الذين استحکم فيهم الصغر لهؤلاء؛ فهو بذلك تكليف ما لا يطيقون، بل أوكل المهمة للأكبر وهم (الغلمان) فهؤلاء لهؤلاء وأولئك لأولئك، أو على تعبير الغرناطي (فناسب الاقتصار والاقتصار والتوسع والتوسع)⁽⁶⁵⁾.

وليس هذا فحسب، بل ذكر الغرناطي سبباً ثالثاً، وهو أنّ (مخلدون) يناسب (وَلِيد) الدال على المبالغة، فإنّ وصفهم (بالخلد) وإن كان مفياً لخدمة مخلد؛ ليدل على أنّهم يبقون دائماً في سننا لولا أن لا يكبرون ولا يتحولون عن شكلهم صافة⁽⁶⁶⁾ فتناسبت صفة الوليدية الدالة على المبالغة مع التخليد الدال على الاستمرار، هذا الاستمرار المتأني من كونهم أولاد الكفار و(قيل: هم أولاد المشركين وهو مخدماً هلالجنة)⁽⁶⁷⁾ على رأي كثير من المفسرين.

4. الخاتمة

- على الرغم من مرور قرون طويلة على بدء الدرس الصرفي العربي، إلا أنه مازال غضاً طرياً يمدّ الساحة اللسانية العربية بما يغنيها ويعززها.
- هناك طائفة من الكتب تسمى كتب المتشابهات اللفظية (420هـ-926هـ) وهي تعالج من ضمن ما تعالجه موضوع الدلالة الصرفية، والدلالة النحوية في القرآن الكريم.
- استطاع مؤلفو كتب المتشابهات اللفظية تسخير الأبنية الصرفية تسخيراً مميّزاً للعثور على المعاني والدلالات في أي الذكر الحكيم، بما يمكن القول إنهم متمكنون من هذا العلم تمكناً ينياً، مع امتلاكهم الوسائل اللازمة للوصول إلى المعاني التي وضعت لأجلها القواعد الصرفية.
- سخر أصحاب المتشابهات اللفظية الأبنية الصرفية للوصول إلى المعاني والفروق الدقيقة بين الأبنية الصرفية القرآنية، فظهرت عندهم المعاني في أبنية مبالغة اسم الفاعل منفردة، أو عن طريق الموازنة بين بناءين، وأشهر هذه الأبنية (فَعُولٌ - فَعَالٌ - مَفْعَالٌ - فَعَلٌ - فَعِيلٌ).
- درس أصحاب المتشابهات اللفظية أبنية المبالغة في النصّ القرآني، ولكنهم لم يقفوا عند القضية الصرفية البحتة، بل ربطوا الجانب الصرفي بالجانب الدلالي والمعنوي ربطاً فيه دلالة على تمكنهم من هذا العلم، مع عدم الخروج عن آراء الصرفيين في أكثر المسائل التي عالجوها.
- اختلفت معالجة أصحاب المتشابهات اللفظية للأبنية الصرفية محل البحث (=أبنية المبالغة) فقسم ذكرها صراحة، وقسم ذكر تفسيرها فقط، وقسم لم يعلّق عليها أصلاً، وقسم أعاد وكرّر أقوال من سبقه، وفي العموم فإننا واجدون أنّ الكرمانيّ في (البرهان) هو أقلهم ظهوراً في قضية أبنية المبالغة ومعانيها.
- كان اختلافهم في الحديث عنها بين الإيجاز والإطناب، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى مناهجهم في كتبهم، بين المطنب المتوسّع كالغرناطيّ في (ملاك التأويل) والموجز المختصر كابن جماعة في كتابه (كشف المعاني).
- من خلال المبحث التطبيقي فقد ظهرت عندهم مباحث تتعلق بالأبنية الصرفية الدالّة على مبالغة اسم الفاعل، فتحدّثوا عن صيغة (فَعُولٌ) الواردة في بعض الآيات، مع التركيز

على معانيها ، ثم عن صيغة (فَعَّال) ومعانيها ، ثم الموازنة بين صيغتي (فَعَّال) و(فَعُول) ومعانيها ، ثم صيغة (فَعِيل) ومعانيها ، على اختلاف الآيات الواردة فيها ، فيما لم ترد عندهم صيغتا (مُفَعَّل) و(فَعِيل).

الهوامش

- (1) الكتاب:1/110 وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي:2/74
- (2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:2/853
- (3) شرح التصريح علما لتوضيح لخالد الأزهري:2/40
- (4) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان:5/2281
- (5) ينظر الكتاب:1/110
- (6) ينظر مثلاً النحو الوافي عباس حسن:3/262
- (7) ينظر أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري:3/219 وشرح الرضي على الكافية:2/420
- (8) درة التنزيل وغرة التأويل:1/1298
- (9) درة التنزيل وغرة التأويل:1/1303-1304
- (10) ينظر كشف المعاني في المتشابه من المثنائي:365
- (11) ملاك التأويل:2/873
- (12) تاج العروس للزبيدي (هل ع)
- (13) تاج العروس (ج ز ع)
- (14) تاج العروس (م ن ع)
- (15) الكشف للزمخشري:4/614 وينظر روح المعاني للألوسي:29/61.
- (16) ينظر مثلاً التفسير الكبير للرازي:30/114 والدرّ المصون للسمين الحلبي:10/459 وروح المعاني:29/61.
- (17) فتح الرحمن بكشف ما يلبس في القرآن:581
- (18) ينظر الكتاب:1/110
- (19) ينظر اللباب في علم اللبنة والإعراب للعكبري:1/441 وأوضح المسالك:3/219 والنحو الوافي:3/258
- (20) المقتضب للمبرد:2/113
- (21) همع الهوامع للسيوطي:3/75
- (22) توضيح المقاصد والمسالك:2/853
- (23) ينظر ملاك التأويل:1/276
- (24) تاج العروس (ك ف ر)
- (25) درة التنزيل وغرة التأويل:1/349
- (26) درة التنزيل وغرة التأويل:1/350
- (27) التفسير الكبير:7/83-84 وينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي:1/371

- (28) ملاك التأويل: 277/1
- (29) كشف المعاني: 121
- (30) البحر المحيط: 350/2
- (31) ملاك التأويل: 794/2
- (32) تاج العروس (ج ب ر)
- (33) ينظر ملاك التأويل: 794/2
- (34) ينظر ملاك التأويل: 794/2
- (35) مسند الإمام أحمد بن حنبل: 291/1 والحديث برواية أخرى تختلف قليلاً عما ذكره الغرناطي لكن من دون تغيير في المعنى أو الاستشهاد الذي ساقه هنا.
- (36) الكتاب: 110/1 وينظر همع الهوامع: 74/2
- (37) كشف المعاني: 220
- (38) كشف المعاني: 220
- (39) مفاتيح الغيب للرازي: 131/25.
- (40) كشف المعاني: 220
- (41) ينظر الكتاب: 110/1.
- (42) ينظر أبنية الصرف: 259
- (43) ينظر الكتاب: 647/3 ومعاني الأبنية: 53
- (44) الكتاب: 194/1
- (45) درة التنزيل: 349/1
- (46) درة التنزيل: 351-350/1
- (47) كشف المعاني: 121
- (48) ينظر ملاك التأويل: 276/1
- (49) ملاك التأويل: 277/1
- (50) أسرار التكرار في القرآن: 172
- (51) ينظر كشف المعاني: 246-247
- (52) ينظر فتح الرحمن: 251-252
- (53) ينظر ملاك التأويل: 793/2
- (54) ملاك التأويل: 793/2
- (55) تاج العروس (وق ي)
- (56) لسان العرب (وق ي)
- (57) ينظر شرح الشافية للرضي: 294/3.

- (58) جامع البيان: 159/18
- (59) ينظر مثلاً الجامع لأحكام القرآن: 88/11 والبحر المحيط: 168/6 واللباب في علوم الكتاب: 27/13 وإرشاد العقل السليم: 259/5 وروح المعاني: 73/16 وفتح القدير: 326/3 وغيرها.
- (60) ملاك التأويل: 794-793/2
- (61) ملاك التأويل: 794-793/2
- (62) ملاك التأويل: 1041/2
- (63) تاج العروس (ول د) وينظر المصباح المنير للفيومي (ول د)
- (64) تاج العروس (غ ل م) وينظر المصباح المنير (غ ل ل)
- (65) ملاك التأويل: 1042/2
- (66) البحر المحيط: 205/8 وينظر التفسير الكبير: 131/29
- (67) الجامع لأحكام القرآن: 69/17 وينظر بحر العلوم: 370/3 وإرشاد العقل السليم: 191/8 وروح المعاني: 136/27 وفتح القدير: 149/5 وغيرها.

5- المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه خديجة الحديثي منشورات مكتبة النهضة بغداد العراق ساعدت جامعة بغداد على نشره الطبعة الأولى (1965م).
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي (745هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي مطبعة المدني القاهرة مصر الطبعة الأولى (1998م).
4. إرشاد العقلا لسليما الهزايبا القرآن الكريم بأبوالسعود العمادي (982هـ) دار احياء التراث العربي بيروت لبنان.
5. أسرار التكرار في القرآن الكرمانى (505هـ) تحقيق: عبد القادر أحمد عطادار الاعتصام القاهرة مصر (1396هـ).
6. أوضاع المسالك البالية ابنها الكابنهشاما الأنصاري (762هـ) تحقيق: محمد محيا الدين عبد الحميد دار الجليل بيروت لبنان (1399هـ = 1979م).
7. بحر العلوم للسمرقندي (373هـ) تحقيق: د. محمود مطرجيدار الفكر بيروت لبنان.
8. البحر المحيط أبو حيان الأندلسي (745هـ) تحقيق: الشيخ عاد لأحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوضو د: زكريا عبد المجيد النوقيد. أحمد النجوليا الجميل دارالكتبة العلمية بيروت لبنان (1422هـ = 2001م).
9. تاج العروس من جواهر القاموس محمد مرتضالزبيدي (1205هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين دار الهداية.

10. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لشيخنا الدينا الرازي (606هـ) دارالكتاب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى (1421هـ=2000م).
11. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المرادي (749هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي الطبعة الأولى (1428هـ=2008م).
12. جامع البيان في تأويل القرآن ابن جرير الطبري (310هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى (1420هـ=2000م).
13. الجامع لأحكام القرآن القرطبي (671هـ) تحقيق: هشام سمير البخاري دار عالم الكتاب الرياض المملكة العربية السعودية (1423هـ=2003م).
14. الدر المصون في علم الكتاب المكنون السمين الحلبي (756هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق سوريا.
15. درة التنزيل وغرة التأويل لخطيب الإسكافي تحقيق: د. محمد مصطفى أيدي نجامة أم القربوزارة التعليم العالي معهد البحوث العلمية مكة المكرمة المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى (1422هـ=2001م).
16. روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني محمد الألوسي (1270هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
17. شرح التصريح بعلوم التوضيح والتصريح بمضمون التوضيح لخواجدة الأزهري دارالكتاب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى (1421هـ=2000م).
18. شرح الرضيع لالكافية رضي الدين الاسترابادي (686هـ) تحقيق: يوسف حسن عمارة جامعة قارونس بنغازي ليبيا (1398هـ=1978م).
19. شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين الاسترابادي (686هـ) مع شرح الشواهد للبغدادي (1093هـ) تحقيق: الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفاف ومحمد محي الدين عبد الحميد دارالكتاب العلمية بيروت لبنان (1395هـ=1975م).
20. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن تركيا الأنصاري (926هـ) تحقيق: محمد علي الصابونيدار القرآن الكريم بيروت لبنان الطبعة الأولى (1403هـ=1983م).
21. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير الشوكاني (1250هـ) دار الفكر بيروت لبنان.
22. الكتاب سيبويه (180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت لبنان.
23. الكشاف عن حقائق لغوات التنزيل وعيون الألفاظ ولبها في جوهل التأويل للزمخشري (538هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
24. كشف المعاني في متشابه المثاني ابن جماعة (733هـ) تحقيق: محمد محمد داود دار المنار مصر الطبعة الأولى (1998م).

25. اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء العكبري (616هـ) تحقيق: غازي مختار طرليما تدار الفكر دمشق سوريا الطبعة الأولى (1995م).
26. اللباب في علل ما كتبنا بعد الدمشقي (880هـ) تحقيق: الشيخ عاد لأحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى (1419هـ = 1998م).
27. لسان العرب ابن منظور (711هـ) دار صادر بيروت لبنان الطبعة الأولى.
28. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية الأندلسي (542هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافيدار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى (1413هـ = 1993م).
29. مسند الإمام أحمد بن حنبل (203هـ) مؤسسة قرطبة القاهرة مصر الأحاديث مزبلة بأحكام شعيب الأرنؤوط وعليها.
30. المصباح المنير الفيومي (770هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد المكتبة العصرية.
31. معاني الأبنية في العربية فاضل السامرائي دار عمار الأردن الطبعة الثانية (2007م).
32. المقتضب المبرد (285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق قضيحة عالم الكتب بيروت لبنان.
33. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه للفظ من آي التنزيل أحمد بن الزبير الغرناطي (708هـ) تحقيق: سعيد الفلاح دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان الطبعة الأولى (1983م).
34. النحو الوافي بحسن (1398هـ) دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة.
35. همع الهوامع في شرح معالج الجوامع لجلال الدين السيوطي (911هـ) تحقيق: عبد الحميد هندو والمكتبة التوفيقية مصر.